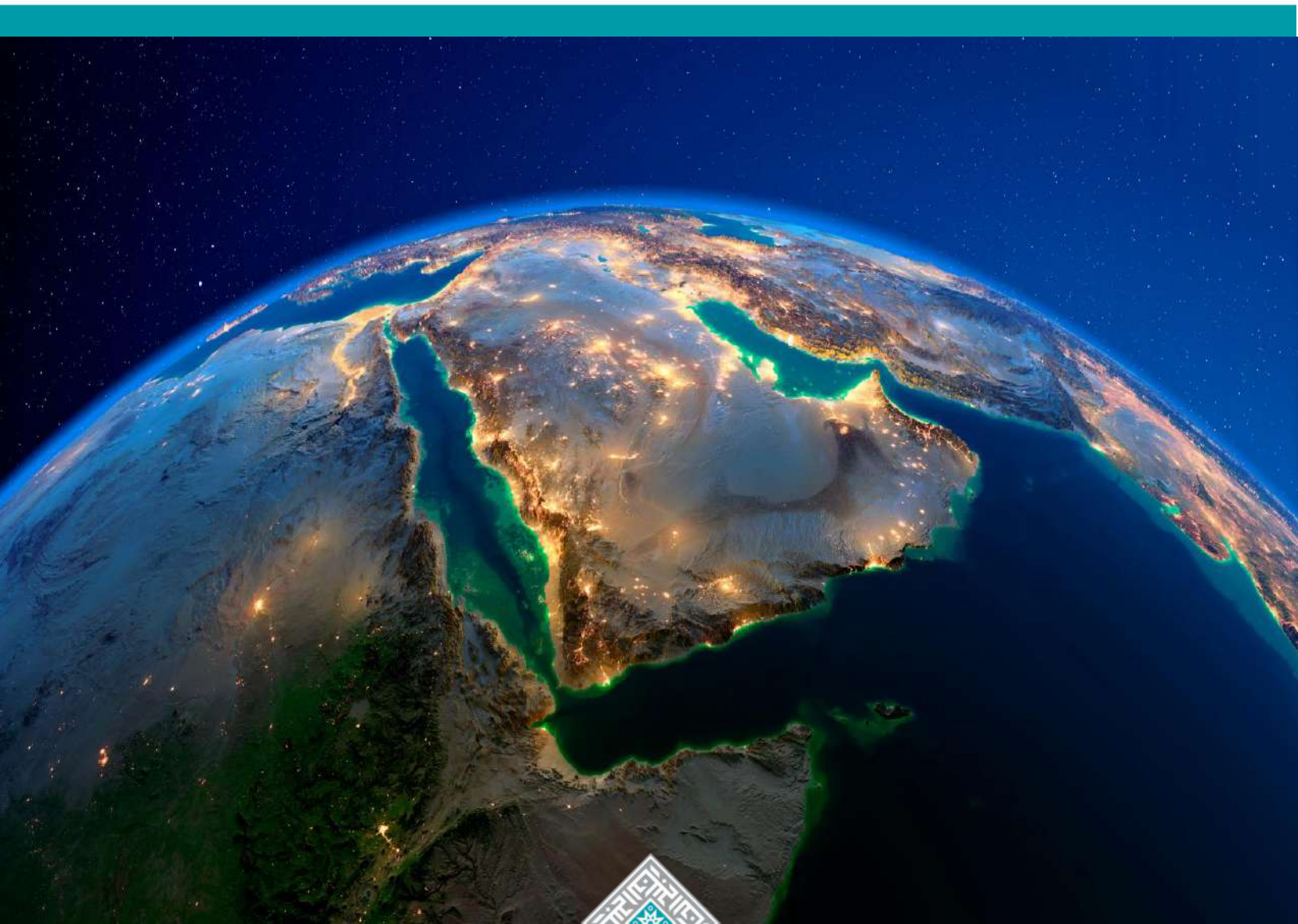




Gulf Research Center
Knowledge for All

السياسة الخارجية السعودية في المرحلة المقبلة: صون الأمن والسيادة ومسار خفض التصعيد

ليلي علي
باحثة أولى - مركز الخليج للأبحاث
أكتوبر ٢٠٢٦



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

Gulf Research Center
Knowledge for All
S I N C E 2 0 0 0



السياسة الخارجية السعودية في المرحلة المقبلة: صون الأمن والسيادة ومسار خفض التصعيد

تتجه السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية نحو هدفين مترابطين هما: حماية المصالح الوطنية للمملكة، والإسهام في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. وقد أعاد الصراع الدائر حالياً بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى التأكيد على أهمية هذين الهدفين، وعزز الحاجة إلى تحقيقهما. وفي الوقت نفسه، تفرض التهديدات سواء في اليمن أو الاضطرابات التي تؤثر في حركة الملاحة عبر مضيق هرمز ضغوطاً متزايدة على المملكة، تمس أمنها وتجاريتها وبنيتها التحتية للطاقة، وهو ما يُضاعف حالة الضبابية وعدم اليقين التي تخيم على المنطقة برمتها.

من ثم، يتمثل التحدي الأساسي أمام الرياض في احتواء هذه التهديدات المباشرة، والإسهام في الوقت نفسه في بلورة مخرج مستدام للأزمة الراهنة على المستوى الإقليمي. وفي هذا الإطار، تعتمد المملكة على شبكة من الشراكات القوية، تتقدمها شراكاتها مع الولايات المتحدة، وتولي أهمية كبيرة للتعاون الأمني الذي توفره هذه الشراكات. إلا أن لكل شريك أولوياته الخاصة في التعامل مع الصراع، وقد لا تتطابق الرؤى بشأن طبيعة التسوية التي يمكن أن تفضي إلى نتيجة ناجحة. لذلك، ينبغي للمملكة أن تُقيّم خيارات الحل المطروحة على أساس تداعياتها المحتملة، ليس على أمنها فحسب، وإنما أيضاً على استقرار المنطقة على المدى الطويل.

وقد أكدت الأشهر السبعة من الصراع الأمريكي / الإيراني أن الضغط العسكري وحده لا يكفي للوصول إلى تسوية دائمة. وفي ظل الأهداف الأمريكية الطموحة المتعلقة بدفع قيادة إيران إلى الاستسلام غير المشروط، تبرز تساؤلات جوهرية حول طبيعة الترتيبات السياسية والأمنية التي ستعقب الصراع. فأي مرحلة انتقالية تفتقر إلى إطار سياسي واضح يحظى بقبول واسع قد يُفضي إلى حالة من عدم اليقين في إدارة الحكم وتنفيذ التعهدات الأمنية. ولا تقتصر تداعيات ذلك على إيران؛ إذ قد تواجه دول أخرى مخاطر التفكك الداخلي والنزوح وتفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة. لذلك، لا يمكن فصل أي تسوية محتملة للصراع عن ترتيبات ما بعد وقف القتال. وينبغي أن يُراعى أي مسار للحل كيفية تحويل إنهاء الأعمال العدائية إلى نقطة انطلاق لنظام سياسي مستقر داخل إيران، وعلاقات أكثر وضوحاً وموثوقية مع دول الجوار. من هذا المنظور، ترى المملكة أن أي مسار جاد للحل يجب أن يأخذ في الحسبان مخاطر استمرار عدم الاستقرار، واحتمال تعرض المنطقة لمزيد من الهجمات، وتعطل شرايينها الاقتصادية الحيوية. والأفضل أن يقود هذا المسار إلى خفض هذه المخاطر بالتوازي مع بناء التزامات واضحة وموثوقة ومستدامة.

وتتضح أهمية هذه الاعتبارات بصورة خاصة في علاقة المملكة العربية السعودية بإيران، فحتى بعد انتهاء الصراع الراهن، ستظل الدولتان جزءاً أصيلاً ومكوناً ثابتاً في الجغرافيا الإقليمية ذاتها. من هذا المنطلق، لا ترى الرياض أن استمرار عدم الاستقرار في إيران، وما قد ينجم عنه



من تهديدات جديدة للدول المجاورة، يصب في مصلحتها. في المقابل، فإن إقامة علاقة مستقرة بين البلدين، تقوم على الاحترام المتبادل وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية، من شأنها أن تخدم مصالحهما المشتركة وتسهم في تعزيز الاستقرار في منطقة الخليج ككل.

غير أن بناء هذه العلاقة سيظل مرهوناً باتخاذ خطوات عملية واضحة، تبدأ بحصول المملكة على ضمانات بشأن أمن أراضيها وبنيتها التحتية، والالتزام بعدم استخدام الجماعات المسلحة والميليشيات لتهديد أمن المملكة أو الدول المجاورة، وضمان بقاء الممرات المائية الدولية مفتوحة. وتتطلع المملكة إلى التوصل إلى نهج للتعامل مع الأنشطة النووية الإيرانية يحول دون مزيد من التصعيد. ومن شأن إحراز تقدم في هذه الملفات أن يوفر بيئة مواتية لتطوير العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين.

ويُشكل اتفاق التقارب الذي أبرمته المملكة العربية السعودية وإيران في بكين عام 2023 م، أساساً متيناً يمكن البناء عليه، بعدما جدد البلدان التزامهما بمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما. وتكتسب هذه المبادئ أهمية خاصة لما تتيحه من أرضية مشتركة لمعالجة مسببات انعدام الثقة بين الطرفين؛ إذ من شأن استدامة الحوار، سواء عبر المسارات المباشرة أو برعاية شركاء إقليميين، أن تُسهم في ترجمة تلك الالتزامات إلى خطوات إجرائية تُحجم التوترات وتحد من مخاطر سوء التقدير.

من هذا المنطلق، تسعى المملكة العربية السعودية إلى حماية أمنها، والحفاظ في الوقت ذاته على التحرك الدبلوماسي. ويشمل ذلك العمل مع الشركاء الدوليين لتعزيز الردع، وصون حرية الملاحة في الخليج العربي ومضيق هرمز، بالتوازي مع دعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية عبر قنوات التفاوض. ويظل التعاون مع الولايات المتحدة مهماً، لا سيما عندما يسهم بصورة ملموسة في حماية أمن المملكة وتعزيز الاستقرار الإقليمي. وفي المقابل، ينبغي أن تنعكس رؤية الرياض لاحتياجات المنطقة وأولوياتها في النقاشات المتعلقة بمستقبل المنطقة وترتيباتها في مرحلة ما بعد الصراع.

وتشكل دول الخليج طرفاً أساسياً في هذه الجهود، على الرغم من تباين ظروفها وتوجهاتها السياسية. فهي تتشارك في عدد من المصالح الأساسية، في مقدمتها حماية أمن الحدود، وتأمين الوصول الآمن والموثوق إلى الممرات البحرية، والحفاظ على علاقات تقوم على احترام سيادة الدول. من ثم، فإن توحيد الموقف الخليجي يمكن أن يبعث برسالة واضحة بشأن حجم المخاوف الأمنية القائمة، وفي الوقت نفسه يتيح الاستفادة من الفرص التي قد يفتحها استمرار مسار خفض التوتر مع إيران. ويمكن لهذا المسار أيضاً أن يمهد الطريق أمام إنشاء إطار أمني إقليمي يضم دول الخليج وإيران، ويقوم على مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتثبيت الأمن البحري والحوار المنتظم، إلى جانب آليات واضحة للتعامل مع الأزمات. غير أن بناء مثل هذا الإطار يتطلب وقتاً ومساراً تدريجياً لبناء الثقة، يبدأ بتعاون عملي في الملفات ذات الاهتمام المشترك، ثم يتسع نطاقه مع تنامي الثقة بين الأطراف. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي الحفاظ على



إمكانية تحسن العلاقات، على أن يقترن أي تقدم فيها بالتزامات واضحة وخطوات عملية تسهم في تعزيز الثقة المتبادلة.

وتتضح أهمية حماية حرية الملاحة بصورة خاصة في الممرات المائية التي تعتمد عليها المنطقة والاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة. لذلك فالتطورات في اليمن والبحر الأحمر تنعكس على أمن المملكة العربية السعودية، في حين تؤثر الاضطرابات في مضيق هرمز في أمن منطقة الخليج بأكملها. ولا تقتصر تداعيات هذه الاضطرابات على المنطقة، بل تمتد إلى إمدادات الطاقة العالمية والتجارة الدولية وسلاسل الإمداد وتكاليف الشحن. ومن ثم، فإن الحفاظ على حرية الملاحة يمثل مسؤولية دولية مشتركة تتطلب تنسيقاً وثيقاً بين دول المنطقة وشركائها الدوليين. وتتطلب مواجهة هذه التحديات الجمع بين التعاون في مجال الأمن البحري والمساعي الدبلوماسية الرامية إلى خفض حدة النزاعات التي تهدد حركة الملاحة. فحماية حرية الملاحة ليست مجرد أولوية أمنية ملحة، بل شرط أساسي للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتعزيز قدرة الاقتصاد العالمي على الصمود.

لذلك؛ ستواصل السياسة الخارجية السعودية في المرحلة المقبلة العمل على الحفاظ على هذا التوازن الدقيق، بما يضمن حماية مواطني المملكة وأمن أراضيها وبنيتها التحتية الاقتصادية، وإبقاء قنوات الحوار مفتوحة مع إيران. وفي الوقت نفسه، يمكن للرياض، من خلال استمرار التواصل مع شركائها الإقليميين والدوليين، أن تسهم في بلورة مسار يعالج المخاوف الأمنية المشتركة ويحد من احتمالات التصعيد مجدداً. أما التوصل إلى تسوية دائمة، فسيتطلب التزامات موثوقة تعزز الثقة بين الدول الأكثر تأثراً بالأزمة، وتهيئ أساساً لاستقرار إقليمي مستدام.

إجمالاً، تتجه السياسة السعودية نحو صون أمن المملكة ومصالحها الاقتصادية، والحفاظ على قنوات التواصل الدبلوماسي مفتوحة مع إيران. إلا أن الانتقال إلى علاقة بناءة سيبقى مشروطاً باحترام طهران لسيادة دول الجوار، والامتناع عن أي ممارسات تهدد أمنها، والالتزام بضمان حرية الملاحة. ويتطلب تحقيق تقدم ملموس في هذا المسار قدرًا من الصبر، وتوقعات واضحة، واتخاذ خطوات عملية تُظهر انتقال هذه الالتزامات من مستوى التعهد إلى مستوى الممارسة الفعلية.

Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Jeddah**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel: +44-1223-760758
Fax: +44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع